

دوليا :

ولم تكن صورة المطالب الدولية عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني اقل تواضعا من المطالب العربية ، فمن الولايات المتحدة الاميركية الى اسرائيل الى الامم المتحدة ممثلة بفالدهايم كان هناك مطلب يتكرر باستمرار ، يدعو او يتوقع تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني ، وازالة كل ما ورد فيه عن ازالة الكيان الصهيوني والتحرير الكامل لفلسطين . وكانت هذه المطالبة بتعديل الميثاق ترد احيانا في تصريحات رسمية لكبار المسؤولين ، وترد في اغلب الاحيان من خلال حملة اعلامية منظمة ساهمت فيها كبرى الصحف والمجلات ووكالات الانباء ، وهي تتحدث مرارا وتكرارا عن التعديل المنتظر للميثاق . واستغلت هذه الحملة في بعض الاحيان الحديث الفلسطيني عن دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة كشعار مرحلي ، لتضعه مقابل شعار « دولة فلسطين الديمقراطية » . وشاعت هذه الحملة الاعلامية الى حد القول بأن القيادة الفلسطينية تملك بيدها مفتاح تسهيل او تعقيد المحادثات التي يمكن ان تبدأ لحل أزمة الشرق الاوسط .

وقد نجحت هذه الحملة الاعلامية بقلب المسألة المطروحة رأسا على عقب ، فبدلا من الحديث عن الاحتلال وضرورة ازالته ، وبدلا من الحديث عن الشعب الفلسطيني وضرورة نيله لحقوقه الوطنية ، أصبح المطروح تنازل الشعب الفلسطيني عن مطالبه المبدئية ، وضرورة ان يقدم هذا الشعب اعترافا بوجود دولة اسرائيل ، والا فان التسوية السياسية كلها مهددة بالخطر ، بسببه هو ، لا بسبب اعتداءات اسرائيل . وقد زاد من حدة المشكلة ، أن بعض الاطراف العربية لم تكن لتجد في هذا المطلب الاميركي - الاسرائيلي أية غضاضة ، وتحاول بشكل أو باخر أن تشجع منظمة التحرير على أن تكون أكثر واقعية في مواجهة المشكلات القائمة !!

وهنا أيضا . . كان الجواب الفلسطيني مطلوباً بحرارة . وكان عليه ان يجد مخرجا أمام مطلب تعديل الميثاق او تحمل تبعه تعطيل التسوية !

فلسطينيا :

وعلى الصعيد الفلسطيني ايضا نشأ وضع خاص متميز عن الاوضاع التي كانت تسبق المجالس الوطنية الفلسطينية السابقة . فلاول مرة منذ العام ١٩٦٨ ، برز جو من القلق الشعبي الفلسطيني من امكانية رضوخ قيادة المنظمة للضغوط العربية والدولية التي تتعرض لها . وانتقل هذا القلق من اوساط الجماهير الى اوساط اعضاء المجلس الوطني ، وخاصة الاعضاء الجدد منهم .